2872 دمر

UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
28 FEB 1985
LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ECWA/XI/6
١١ نيسان/ابريل ١٩٨٤
الاصل: بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الحادية عشرة
٢٢ - ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤
بغداد

البند ٦ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

الاستعراض النصفي والتقييم للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث في منطقة الاكوا

مذكرة من الأمين التنفيذي

84-0267

تمهيـــد

ترى الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث، التي اقرتها الجمعية العامة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠، في التعجيل بتنمية البلدان النامية ضمن اطار نظام اقتصادي عالمي يقوم على اساس العدالة والكفاءة، هدفا محوريا تسعى الى تحقيقه. الا ان المنجزات التي تحققت في جميع البلدان النامية منذ اقرار هذه الاستراتيجية قـــد جاءت ابعد بكثير عن تحقيق الهدف المنشود.

لقد اقترن بالركود الاقتصادي الذي انتاب العالم مؤخرا عدة عوامل أعاقت بشـــدة مسيرة التنمية الاقتصادية العالمية بصورة عامة، وتنمية البلدان النامية على نحو خاص، ومن هذه العوامل سرعة تراكم الديون الخارجية على كاهل البلدان النامية، والارتفاع الفادح في أسعار الفائدة، وما نجم عن ذلك من آثار سلبية بالنسبة للاستثمار والتشغيل، اضافة الى التدهـــور الذي ألمّ بمعدلات التجارة في البلدان النامية، وتزايد النزعة الحمائية من جانب البـــلدان المتقدمة، والركود الذي حصل في التجارة العالمية، وأوجه العجز الفادح في الموازين التجارية، فضلا عن الاتساع المضطرد في الهوة الفاصلة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

وفي حالة منطقة الاكـــوا التي تضم عددا من اكثر الاقتصادات انفتاحا في البلدان النامية، فقد باتت المنطقة منكشفة امام التأثيرات السلبية الناجمة عن العوامل الخارجية، التي اعاقـــت هذه البلدان عن تحقيق كثير من أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية وذلك على نحو ما يصوره بايجاز الجدول التالي الذي يتناول اداء المنطقة على اساس مجاميع كمية مختارة على صعيد هـذا خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣، وكذلك في ضوء الاهداف التي تتوخاها الاستراتيجية الانمائيـــة الدوليـــة.

اداء النمـــــو

واذ تدعو الاستراتيجية الانمائية الدولية لتحقيق معدل سنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي يبلغ في المتوسط ٧ في المائة للبلدان النامية خلال عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث، فـــان منطقة الاكوا شهدت معدل نمو سلبيا بلغ في المتوسط حوالي ٦ر٤ في المائة (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠) خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣. وهذا الاداء الضعيف يتناقض بشدة مـــــع معدلات النمو المرموقة التي سبق تحقيقها في غضون عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني، ولا سيما من جانب البلدان اعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربيـــة(١). على ان معدل نمـــو الناتج المحلي الاجمالي ظلّ يتباين بصورة كبيرة على صعيد المجموعات الفرعية الاخـــرى مـــن بلدان المنطقة (٢) كما ان النمو ظل يتراوح ما بين بلد واخر في المنطقـــة ذاتهـــا

---

(١) انشيء المجلس في ٢٥ ايار/مايو ١٩٨١ ليضم كلا من الامارات العربية المتحـــدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وقطر والكويـــت.

(٢) البلدان اعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية والبلدان ذات الاقتصادات المتنوعة (الاردن والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان ومصر) ثم البلدان الاقل نموا (اليمن واليمن الديمقراطية).

وقد جاء معدل النمو السنوى المتوسط للناتج المحلي الاجمالي بالنسبة لاعضاء مجلس التعاون، بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠، معدّلا سلبيا (٤ر٦ في المائة) بل شهدت الكويت اضعف اداء مسجل في هذا الخصوص بلغ ناقص ١ر١٣ في المائة فيما حققت عمان افضل معدلات الاداء الذى بلغ ٨ر٩ في المائة في المتوسط خلال الفترة المستعرضة.

مجاميع كمية مختارة

اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية واداء منطقة الاكوا

١٩٨٠-١٩٨٣

(باسعار ١٩٨٠ الثابتة)

اهداف الاستراتيجية (الحد الادنى)	متوسط معدل النمو السنوى (في المائة)	الاداء في منطقة الاكوا	متوسط معدل النمو السنوى (في المائة)
الناتج المحلي الاجمالي	٧	الناتج المحلي الاجمالي	- ٤ر٦ (أ)
الزراعة	٤	الزراعة	٠ر٥ (ب)
الصناعة	٩	الصناعة	٧ر٦ (ج)
تصدير السلع والخدمات	٥ر٧	تصدير السلع والخدمات	- ٩ر١٦ (د)
استيراد السلع والخدمات	٨	استيراد السلع والخدمات	٥ر١٠

يصل مجمل الاستثمارات الى ٢٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام ١٩٩٠.

يصل مجمل المدخرات المحلية الى ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام ١٩٩٠.

مجمل الاستثمارات السنوية تبلغ حصتها في المتوسط ٧ر٢٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي (هـ). مجمل المدخرات السنوية تبلغ حصتها في المتوسط ٨ر٥٠ في المائة (و)

المصدر: الاكوا، استنادا الى مصادر وطنية ودولية.

(أ) في حالة ادراج مصر، ينخفض الى معدل سلبي بنسبة ٤ر٠ في المائة

(ب) في حالة ادراج مصر، يقف المعدل عند ٢ر٨ في المائة

(ج) في حالة ادراج مصر، يقف المعدل عند ١ر٦ في المائة

(د) لفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ ومع استبعاد العراق لنقص البيانات المقارنة.

(هـ) نهاية فترة ١٩٨٠-١٩٨٢. ومع ضم مصر يصبح المعدل ٩ر٢٥ في المائة.

(و) نهاية فترة ١٩٨٠-١٩٨٢. ومع ضم مصر يقف المعدل عند ٣ر٤٧ في المائة.

ولما كان النفط والغاز يشكلان الجزء الغالب من الناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون، كما ان انتاج النفط وأسعاره قد انخفضت نتيجة ظروف غير مواتية سادت السوق الدولية، فانه يمكن تكوين مؤشر اكثر واقعية بالنسبة لما حدث من تطورات في هذه البلدان من خلال الناتج المحلي الاجمالي مع استبعاد الصناعات الاستخراجية(١) ففي خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣، بلغ معدل النمو السنوي في المتوسط للناتج المحلي الاجمالي (فيما عدا الصناعات الاستخراجية) لبلدان هذه المجموعة ٨ر٧ في المائة، فيما بلغ متوسطه في البحرين ١٦ر٥ في المائة، وفي الكويت ٢ر٩ في المائة، بوصفهما افضل وأضعف انماط الاداء للمجموعة على التوالي.

وبالنسبة للاقتصادات المتنوعة في المنطقة فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي (فيما عدا مصر) مستوى منخفضا وصل الى - ٣ر١٢ في المائة (باسعار ١٩٨٠ الثابتة) خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣. وهذا الاداء البالغ السوء للمجموعة ككل يمكن ان يعزى الى حد كبير الى التطورات السلبية التي وقعت في كل من العراق ولبنان حيث مازال البلد الأول يخوض حربا مع ايران منذ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠، فيما ظل البلد الثاني معرضا لحرب اهلية منذ ١٩٧٥.

وبالنسبة للبلدين الأقل نموا، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي ٤ر٨ في المائة حيث حقق اليمن الديمقراطي ٥ر١١ بالمائة، فيما حقق اليمن الشمالي ٣ في المائة. ولقد كان البلدان جديرين بتحقيق معدلات نمو اعلى بكثير لولا وقوع الكارثتين الطبيعيتين اللتين نزلتا بهما في عام ١٩٨٢. على ان اداء النمو في اليمن الديمقراطي لم يتجاوز فحسب هدف الـ ٧ في المائة الذي طرحته الاستراتيجية الانمائية الدولية، ولكنه فاق ايضا الهدف المطروح في الخطة الخمسية لهذا البلد الذي كان قد توخى تحقيق نسبة ٣ر١٠ في المائة سنويا.

بيد ان الاداء الضعيف الذي شهدته السنوات الثلاث الاولى من العقد انما يلقي كثيرا من الشكوك حول مدى قدرة المنطقة على تحقيق هدف النمو الذي طرحته الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد المذكور ككل.

---

(١) معظم هذه الصناعات تقوم على اساس النفط والغاز في البلدان اعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

من ناحية اخرى اتسعت التفاوتات الفاصلة بين الدخول سواء في داخل كل من بلدان المنطقة او بين هذه البلدان وبعضها البعض، وذلك على خلاف دعوة الاستراتيجية الانمائية الدولية التي تنادي بتوزيع اعدل للدخل. فمنطقة الاكوا تضم بلدانا تتمتع بمستوى من الدخل الفردي يعد من أعلى الدخول في العالم، فيما تنتمي بعض بلدان المنطقة الى مجموعة اقل البلدان نموا. وفضلا عن ذلك فلا يزال الامر يشهد نمط توزيع في غاية التفاوت بين الدخول على الصعد القطرية.

وفيما يتعلق بأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية في مجال الصناعة، فان هذه الاهداف تتجلى اساسا في مجال الصناعات التحويلية. ووفق ما يقضي به اعلان ليما تدعو الاستراتيجية الى توسع في الناتج العائد من الصناعات التحويلية بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط ٩ في المائة، وبما يتيح للبلدان النامية أن تنتج ٢٥ في المائة من الناتج العالمي من الصناعات التحويلية بحلول عام ٢٠٠٠.

وقد بلغ متوسط النمو الحقيقي في قطاع الصناعات التحويلية بالمنطقة ٦ر٧ في المائة خلال ١٩٨٠-١٩٨٣ (١) وفي مجموعة البلدان اعضاء مجلس التعاون بلغ هذا المتوسط ١ر١١ في المائة حيث سجلت الامارات العربية المتحدة معدلا مرموقا بلغ ٦ر٣٢ في المائة، وتبعتها قطر (٩ر١٦ في المائة) ثم عمان (٣ر١٤ في المائة). وعلى النقيض من ذلك فقد ظل ناتج الصناعة التحويلية راكدا في البحرين، بل وانخفض هذا الناتج ليصل في الكويت الى ٤ر٢ في المائة. وبسبب كثافة الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية منذ عام ١٩٧٣، فقد تركز اكثر من ٧٠ في المائة من نسبة ناتج الصناعات التحويلية في غربي آسيا (باستثناء مصر) في البلدان اعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وحتى مع ادخال مصر في هذا الاطار بما تحظى به من قاعدة كبيرة نسبيا من الصناعات التحويلية، فان نصيب البلدان اعضاء مجلس التعاون ضمن مجموع ناتج الصناعات التحويلية في المنطقة يبقى اكثر من ٦٠ في المائة.

هذا وقد اظهر القطاع التحويلي في المنطقة على صعيد الاقتصادات المتنوعة (فيما عدا مصر) معدلا من الانخفاض بلغ في المتوسط ٢ر٣ في المائة خلال ١٩٨٠-١٩٨٣. وجاء ذلك ايضا بسبب التطورات السلبية التي شهدها هذا القطاع في كل من لبنان والعراق. أما أفضل اداء سجل بين بلدان هذه المجموعة الفرعية فقد بلغ ٤ر٤ في المائة وهو المعدل الذي حققته الجمهورية العربية السورية.

وفي البلدين الأقل نموا، زاد متوسط معدل النمو السنوي في القطاع التحويلي زيادة طفيفة عن الهدف المطروح في الاستراتيجية الانمائية الدولية فبلغ ١ر٩ في المائة. ويرجع ذلك الى معدل النمو في اليمن البالغ ٣ر١٢ في المائة. الا ان في ضوء صغر حجم القطاع التحويلي في اليمنين، فان اداءهما الجيد نسبيا لم يحدث سوى اثر طفيف بالنسبة للصورة الشاملة للمنطقة في هذا القطاع.

---

(١) مع ادراج مصر، يقف هذا المعدل عند ١ر٦ في المائة.

وقد سجلت الزراعة نموا كبيرا في غربي آسيا خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ فبلغ متوسط معدل النمو السنوى (باسعار ١٩٨٠ الثابتة) ٥ في المائة متجاوزا هدف الـ ٤ في المائة الذى توختـــه الاستراتيجية الانمائية الدولية. الا انه اذا ادرجت مصر في هذا الاطار لانخفض المعدل المتوسط الى ٢ر٨ في المائة، ويرجع ذلك الى الركود في الناتج الزراعي في مصر خلال الفترة المستعرضـة مع ما تشكله مصر من وزن كبير في زراعة المنطقة ككل.

وقد سجلت البلدان اعضاء مجلس التعاون معدل نمو زراعي سنويا بلغ في المتوسط ٦ر٥ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣. وقد تجاوز جميع اعضاء هذه المجموعة من البلدان، باستثناء الكويت التي بلغ معدل نموها ٢ر٣ في المائة، هدف الاستراتيجية الانمائية البالغ ٤ في المائـــة. وكانت قطر ثم الامارات العربية المتحدة والبحرين هي انجح اعضاء المجموعة في هذا الخصـــوص حيث بلغ متوسط معدلات النمو فيها على التوالي ١٣ في المائة و ١ر٦ في المائة و ٨ر٦ في المائة.

وفي حالة البلدان ذات الاقتصادات المتنوعة، باستثناء مصر، فقد تحقق معدل نمو زراعـــي سنوى بلغ في المتوسط ١ر٦ في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ وكان العامل الرئيسي المسؤول عن تحقيق هذا الاداء هو الزيادة المرموقة التي طرأت على الناتج الزراعي للعراق والتي تحققت بدورها نتيجة تنفيذ عدد من مشاريع الرى والاستصلاح المهمة خلال السنوات القليلة الماضية، مع ما صاحب ذلك في الفترة الاخيرة من اتباع سياسة اسعار تتيح حوافز في الانتاج الزراعي مما مكن العراق مـــن تحقيق توسع مرموق في هذا المجال يقدر بنسبة ٦ر١٣ في المائة سنويا.

الا ان الناتج الزراعي انخفض بمتوسط يبلغ ٥ر٤ في المائة في البلدين الاقل نموا بالمنطقـة خلال ١٩٨٠-١٩٨٣. وقد جاء هذا الاداء الضعيف نتيجة عوامل عدة في مقدمتها التدفـــق الكثيف للأيدى العاملة اليمنية الى خارج البلاد بحثا عن فرص العمل في منطقة الخليج، فضلا عن الكوارث الطبيعية التي ألمت باليمن الديمقراطية واليمن في عام ١٩٨٢.

انخفاض عائدات النفط في منطقـــة الاكـــوا

تأثرت عملية انتاج وتصدير النفط في منطقة الاكوا على نحو خاص بسبب التطورات التي لحقت بالاقتصاد العالمي خلال السنوات الاولى من هذا العقد. لقد أدى الكساد العالمي في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٣، فضلا عن تدابير حفظ الطاقة المتخذة في البلدان الصناعية بالذات، ثم الزيادة الكبيرة في مصادر الطاقة الاخرى، ادى هذا كله الى تخفيض الطلب العالمي على النفط حيـــث انخفض استهلاك النفط في البلدان المتقدمة من ٨ر٤٠ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٩ الى ٨ر٣٣ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٢. وفي الوقت نفسه فقد زاد انتاج النفط زيادة كبيرة في البلدان غير الاعضاء بمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الاوبك) ومنها المكسيك وبريطانيا والنرويج. واذ واجهت بلدان الاكوا هذه "التخمة النفطية" فقد عمدت بدورها الى تخفيض مجمل انتاجها من النفط من حوالي ١٩ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٩ الى حوالي ٩ر٧ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٣.

هكذا انخفض نصيب منطقة الاكوا في الناتج العالمي من النفط من ٣٠ في المائة في عام ١٩٧٩ الى ١٧ر٩ في المائة فقط في عام ١٩٨٣ ومن هنا فقد انخفض مجموع الصادرات النفطية للملكة العربية السعودية والعراق والكويت والامارات العربية المتحدة من ١٦ر٨ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٩ الى ٧ر٢ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٣ . وفي ضوء هذا التدهور السريع الذى لحق بالسوق العالمية للنفط وافق وزراء النفط لمنظمة الاوبك في آذار/مارس ١٩٨٣ على تخفيض سعر الاساس لبرميل النفط من ٣٤ دولارا الى ٢٩ دولارا . وفيما ترك السقف الشامل للانتاج في منظمة الاوبك عند مستوى ١٧ر٥ مليون برميل يوميا دون تغيير، فقد تم تخفيض حصة المملكة العربية السعودية لكي تستوعب الزيادات في حصص ايران وليبيا وفنزويلا مما ادى الى انخفاض صادرات النفط للمملكة العربية السعودية من ٩ر٨ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨١ الى ٦ر٣ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٢ بل والى ٤ر٤ مليون برميل يوميا فقط في عام ١٩٨٣ .

هذه الضغوط التي خفضت اسعار النفط ادت بالتالي الى انخفاض ملحوظ في نشاطات التنقيب عن النفط والى البحث عن مصادر جديدة للطاقة في طول العالم وعرضه . بل ان هناك من مرافق انتاج النفط القائمة ما يمكن ان تنجم عنه خسارة اذا ما تعرضت الاسعار الى عمليات تخفيض اخرى .

هكذا انتابت منطقة الاكوا وهي تواجه تخفيض الاسعار وبالتالي الخفض الحاد في صادراتها، آثار سلبية تمثلت في تناقص عائداتها، وفي ما تبع ذلك من تخفيض في اوجه الانفاق . ان العائدات النفطية لمنطقة الاكوا التي كانت قد وصلت في عام ١٩٨٠ الى ذروة تبلغ ١٧٦ مليار دولار انخفضت الى ١٦٨ر٦ مليار ثم الى ١١٩ر٤ مليار بل والى ٨٦ مليار دولار في السنوات التالية لذلك العام على التوالي . من هنا لم تعد ايرادات النفط لمنطقة الاكوا لعام ١٩٨٣ تشكل سوى ٤٩ في المائة فقط مما كانت عليه في عام ١٩٨٠ ، وذلك برغم ما تمثله الايرادات النفطية من مصدر اساسي للاموال اللازمة للتنمية بحكم صغر القطاعات غير النفطية في معظم الاقتصادات النفطية للمنطقة، فضلا عن ان هذه القطاعات ماتزال آخذة في النمو . من ناحية اخرى فان الايرادات النفطية تشكل الدخل المباشر لحكومات البلدان النفطية بمعنى ان معدل الانفاق الحكومي يمثل المحدد الرئيسي الذى يتحكم في النشاط الاقتصادى . ومن ثم فان تدهور ميزان المدفوعات فضلا عن الانخفاض الحاد في الايرادات النفطية، ولا سيما في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ ، كل ذلك اجبر بلدان الاكوا على تغيير حجم وتكوين الانفاق الحكومي على صعيدها .

ولم تقتصر آثار الانخفاض الذى لحق بالايرادات النفطية ومارافقه من تباطؤ في جهود التنمية على البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، ولكنه شمل البلدان غير النفطية بما فيها البلدان الاقل نموا، فمعظم الاقتصادات الاخيرة تعتمد، الى حد كبير، على المساعدات الاقتصادية التي تتلقاها من البلدان النفطية الاعضاء في المنطقة لتمويل جهود التنمية فيها . كذلك فان الاقتصادات غير النفطية تربطها وشائج متينة مع الاقتصادات النفطية، واى انخفاض في مستوى النشاط في تلك الاقتصادات مايلبث ان تمتد آثاره لتشمل الاقتصادات غير النفطية على شكل انخفاض في صادراتها وفي تحويلات ابنائها العاملين في الاقتصادات النفطية .

ولقد بلغ مجموع المساعدات التيسيرية التي قدمتها بلدان الاكوا الاعضاء في منظمة الاوبك خلال الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٢ ٧ر٢٣ مليار دولار ساهمت المملكة العربية السعودية فيها بما يزيد على ١٦ مليار دولار فيما اسهمت الكويت بمبلغ ٦ر٣ مليار دولار. الا ان الكساد العالمي ، فضلا عن الاثر السلبي الناجم عن التخمة النفطية بالنسبة لعائدات النفط في منطقة الاكوا ، قد أديا الى انخفاض كبير في تدفق هذا اللون من المساعدات من البلدان المصدرة للنفط بمنطقة الاكوا خلال السنوات الاولى من عقد الثمانينات. وهكذا انخفض مجموع المساعدات التيسيرية التي كانت قد قدمتها تلك البلدان في عام ١٩٨٠ بأكثر من ٩ مليارات من الدولارات لتصبح ٨ مليار دولار في عام ١٩٨١ بل وتنخفض ايضا الى ٥ر٦ مليار دولار في عام ١٩٨٢. وفضلا عن ذلك ، ففيما ظلت البلدان المانحة للمساعدة في منطقة الاكوا ، ولسنوات عديدة ، تتجاوز بما تمنحه الهدف النهائي للمعونات التساهلية التي سبقت الى اعلانه الاستراتيجية الانمائية الدولية ، هو ١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، الا ان هذا السجل الناصع لتلك البلدان ما لبث ان تعرض الى الاهتزاز: المملكة العربية السعودية مثلا التي كانت قد منحت ٩ر٨ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي على شكل مساعدات تيسيرية في عام ١٩٧٨ ، ثم منحت ما يزيد قليلا على ٥ في المائة في عام ١٩٨٠ ، لم تمنح سوى ٢ر٨٢ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي في عام ١٩٨٢ (١) . لكن برغم جميع الاثار السلبية الناجمة عن الركود الاقتصادي ، فيظل أداء هذه البلدان أفضل بكثير من الهدف المطروح في الاستراتيجية الانمائية الدولية بل وستظل أيضا سابقة البلدان المتقدمة فيما يتعلق بسلوكها الفعلي في منح المساعدات الانمائية الخارجية.

من جانب آخر فاذا لم يقدر للايرادات النفطية ان تنتعش من جديد ، واذا ظلت العقبات تعوق عمليات الانفاق في ميادين التنمية ، فان مصدرا مهما لايرادات العملية الاجنبية لكثير من بلدان المنطقة ، ومنها بالذات مصر ، والاردن ، ولبنان ، واليمن ، واليمن الديمقراطي ، سوف يلحقه ضرر بالغ ، كما ان مشاكل الهجرات العائدة وضرورة استيعاب تلك الهجرات من شأنها ان تفاقم من حدة مشاكل العمالة المحلية في بلدان عدة بالمنطقة.

وسوف تتوقف ايرادات النفط في منطقة الاكوا خلال السنوات المتبقية من عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث على انتعاش الاقتصاد العالمي بصورة عامة وانتعاشه في البلدان المتقدمة بصورة خاصة ، وكذلك على مدى تطوير واستخدام مصادر اخرى للطاقة ، وعلى ناتج النفط في البلدان غير المنتجة للنفط بمنطقة الاكوا ، ثم على ما تتبعه بلدان الاكوا من سياسات وما تمتلكه من قدرات قطرية في مجالات الانتاج.

---

(١) OECD, Development Co-operation, 1983 Review.

الزراعـــــة

يتباين دور الزراعة في النظام الاقتصادى من مجموعة الى اخرى من بلدان الاكـــوا ، ففي البلدان المصدرة للنفط التي لا تملك سوى قاعدة زراعية محدودة، ترمي التنمية الزراعية الى تعزيز تنويع النشاط الاقتصادى والى تطوير الموارد الوطنية والى زيادة الانتاج مـــن الاغذية. وفي البلدان ذات الاقتصادات غير النفطية، تشكل التنمية الزراعية المصدر الاساسي لعائدات التصدير ولتوفير الاغذية بل ولاتاحة فرص العمل. وهي موجهة من ثم الى تطويـــر صناعات تجهيز الاغذية الزراعية وصناعات الغزل والنسيج. ويبلغ مجموع المساحة المزروعة فـــي المنطقة حوالي ٢٠ مليون هكتار منها حوالي ١٤ مليون هكتار أراض بعلية. على ان الامكانات الانتاجية للزراعة البعلية لم تلق بعد الاهتمام الجدير بها حيث يتم انتاج كافة المحاصيل فـي البحرين ومصر والكويت وعمان وقطر والامارات العربية المتحدة باتباع انظمة الرى الدائم الـذى لا يزال يشكل الفرصة الكبيرة المتاحة لزيادة المساحة المزروعة في جميع بلدان المنطقة. كذلـك فلم تعد الحوافز الممنوحة لمنتجي المحاصيل الزراعية في المنطقة بكافية للوفاء بالغرض المطلوب منها ، ويضاف اليها ايضا المشاكل التي تعوق الانتاج والناجمة عن ضعف انظمة حوافز الاسعار كما زاد من حدتها كذلك قصور البنى الاساسية حيث تشوب عمليات التسويق والائتمان الزراعـي ونشاطات البحث والارشاد الزراعي نقاط ضعف اساسية.

وقد زاد انتاج المحاصيل في المنطقة زيادة هامشية بنسبة ١ر٠ بالمائة خلال الفـترة ١٩٨١ — ١٩٨٣ ، فيما انخفض انتاج الحبوب بنسبة ٣ بالمائة سنويا ، الا ان النكسة التي لحقت بناتج الحبوب ما لبثت ان عوضت عنها زيادة الانتاج من الفاكهة والخضروات ومن محاصيل السكر، وقد انخفض الناتج من المحاصيل غير الغذائية بنسبة ٢ بالمائة سنويا ويرجع ذلك اساسا الـــى انخفاض بنسبة ١ر٣ بالمائة في انتاج بذرة القطن.

من ناحية اخرى انخفض ناتج المنطقة من الحبوب الخشنة بنسبة ٣ر٦ بالمائة خـــلال الفترة المستعرضة حيث انخفض انتاج الشعير بنسبة ٩ر٨ بالمائة وانتاج الذرة بنسبة ١ر٤ بالمائة وانتاج الدخن والصرغم بنسبتي ٤ بالمائة و٨ بالمائة على التوالي. وفيما عدا القمح والذرة حيث سجلت زيادات في الانتاجية، فقد تعرضت سائر الحبوب الى انخفاضات كبيرة في غلاتها ولا تعد بلدان المنطقة بشكل عام من منتجي الاغذية بصورة تحقق قدرا كبيرا من فعالية الكلفة، فالبلدان التي تملك موارد مالية واسعة، لا تحظى الا بقدر بسيط من الموارد الطبيعية غير النفطية وهـي تعمل جاهدة على تطوير مشاريعها الزراعية لانتاج المزيد من الاغذية، ولما كانت المنطقة تشمل بلدانا تملك امكانات لانتاج الاغذية بصورة اكثر اقتصادية، يصبح من المستحسن السعي نحـــو تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي الاقليمي بوصفه هدفا اقتصاديا افضل وأجدى من السعي الـــى تحقيق درجة اعلى من الاكتفاء الذاتي في هذا المضمار على صعيد قطرى معزول.

وقد واصلت بلدان عدة في المنطقة، منها مصر بالذات، اعتمادها على المعونات من الاغذية التي حصلت عليها . ومن هنا شهد عاما ١٩٧٩ و١٩٨١ انخفاضا في نسبة الاعتماد على النفس في منطقة الاكوا من ٥١ في المائة الى ٤٦ في المائة في مجال الحبوب، ومن ٣٢ في المائة الى ٢٤ في المائة في مجال السكر، ومن ٨ في المائة الى ٧ في المائة في مجال الزيوت النباتية، ومن ٤٤ في المائة الى ٣٦ في المائة في مجال لحوم الدواجن، ومن ٨٢ في المائة الى ٧٤ في المائة في مجال البيض . وهذه الثغرات لم يسدّها سوى الواردات. ومن ثم فقد ارتفعت واردات المنطقة من الحبوب من ١٣ر٦ مليون طن في عام ١٩٧٩ لتبلغ ١٧ر٦ مليون طن في عام ١٩٨١ مما اضاف المزيد من الاعباء على ميزان المدفوعات بالنسبة للبلدان الفقيرة الاعضاء في المنطقة.

وكثيرا ما فرضت البلدان المتقدمة وهي المنتجة الرئيسية للاغذية قيودا على انتاجها بل وعمدت وفي بعض الحالات الى التخلص من فوائض امداداتها الغذائية في محاولة من جانبها للمحافظة على مستوى معين من الاسعار. لكن من المستصوب بالنسبة لتحقيق اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية طرح تدابير رامية الى تشجيع هذه البلدان على ان تمنح تلك الفوائض الغذائية الى أقل البلدان نموا التي تواجه شعوبها معاناة مريرة في الحصول على الاغذية فضلا عن ان تلك الامدادات لن تؤثر بحال من الاحوال على اسعار هذه المنتجات.

بيد ان بلدان الاكوا تعمل حاليا بالتعاون مع الوكالات الدولية المختصة، على معالجة قضية الأمن الغذائي بالتركيز على ثلاثة عناصر أساسية : انتاج الاغذية، واستقرار المعروض منها، وامكانات وصولها الى متناول المحتاجين اليها . وفي هذا المجال يبلغ الاحتياط الاستراتيجي من القمح في بلدان كثيرة في الاكوا اكثر من ٢٥ في المائة من الاستهلاك السنوي مما يعد انجازا ايجابيا في هذا الصدد .

من ناحية أخرى كان اداء قطاع الثروة الحيوانية الفرعي اداء مرموقا في اوائل الثمانينات حيث بلغ متوسط معدل نموّه السنوي المسجل ٥ في المائة. ويمكن ان يعزى قدر كبير من هذا النمو الى ما قدمته الحكومات من دعم مالي للمشاريع الجديدة في مجال الدواجن ومنتجات الالبان . ولكن برغم هذا الاداء الجيد فما يزال الانتاج الحيواني يقصر بكثير عن تلبية الاحتياجات المحلية.

واذا كانت الاستراتيجية الانمائية الدولية لم تأت على ذكر تربية الثروة الحيوانية، اللهم الا عند تناولها لأوضاع أقل البلدان نموا (الفقرة ١٤٤)، الا ان هذا القطاع يشكل أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية كافة. ويوصى في هذا الصدد بادراج فقرة اضافية الى الفرع (ج) من الاستراتيجية الانمائية الدولية تنص صراحة على تدابير متعلقة بتربية الثروة الحيوانية.

وبسبب هجرة الايدى العاملة الى المناطق الحضارية والى البلدان المصدرة للنفط، باتت كثير من بلدان المنطقة تواجه نقصا في الايدى العاملة في مواسم الذروة، مما أدى بدوره الى زيادات

حادة في تكاليف الانتاج . ويزيد من وطأة النقص الحاد في العمال الزراعيين وارتفاع اجورهم اتباع وسائل كثيفة الاستخدام للايدى العاملة في الانتاج الزراعي . وهذا الاتجاه من شأنه تغيير الاسعار النسبية لعوامل الانتاج في الزراعة . كما انه لا سبيل الى النظر الى كلفة العمالة بوصفها كلفة منخفضة في هذه الاقتصادات . وهذا الوضع يحث ايضا على الاسراع في اتباع اساليب الميكنة الزراعية وان كان الاثر الناجم عن هذه الميكنة بالنسبة لازالة الاختناقات في الانتاج يحتاج بدوره الى دراسة متأنية توازن بينه وبين العوامل الاخرى المؤثرة على فرص التشغيل .

التنمية الريفية

تراوحت تدفقات الموارد بالنسبة للتنمية الريفية خلال الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨٢ من أقل من عشرين دولارا بالاسعار الثابتة للفرد في التجمعات السكانية الزراعية في مصر ، بوصفها البلد الذى يحوى اكبر عدد من السكان في هذا المجال . وبين اكثر من ٥١ دولارا في الاردن والجمهورية العربية السورية . وقد بلغ المتوسط بالنسبة لبلدان الشرق الادنى في مجموعها ٧٧٫٩ دولار ، فيما بلغت في سائر البلدان النامية ٤٣٫٣ دولار .

وبرغم ان هناك من بلدان الاكوا ما رسم اهدافا زمنية يسعى لتحقيقها في قطاعات الخدمة الاجتماعية منها مثلا قيد التلاميذ في المدارس الابتدائية ، ومنها ايضا الخدمات الطبية المطلوب تقديمها الى السكان وتوفير امدادات المياه الصالحة للشرب واقامة مشاريع كهربة الريف ، الا انه لم يبذل سوى القليل في وضع اهداف زمنية ذات محتوى كمي في المناطق الريفية ولا سيما بالنسبة لمحو الامية ووفيات الرضع والتغذية والحد الادنى من الدخل .

كما لم يتم بصفة عامة سوى احراز تقدم بسيط منذ عام ١٩٨٠ في سياسات تحسين حيازة فقراء الريف للاراضي في منطقة الاكوا . وبرغم الانتقال الواسع للسكان من المناطق الزراعية الى القطاعات الحضارية بل والى بلدان اخرى ، لا سيما البلدان المصدرة للنفط بالمنطقة ، الا ان الاراضي الزراعية ما برحت تزداد ندرة فضلا عن التدهور الحاصل في النسبة بين الارض والسكان في معظم بلدان الاكوا ، بعد ان انخفضت مساحات الاراضي القابلة للزراعة (بما فيها زراعة المحاصيل الدائمة) للفرد من سكان الريف بالمنطقة من ٠٫٣ هكتار في ١٩٧٠ الى ٠٫٢٦ هكتار في عام ١٩٨٠ أى بنسبة ١٢ في المائة . وقد وقعت حالات الانخفاض في مساحات الارض المزروعة للفرد ضمن السكان الزراعيين في بلدان منطقة الاكوا كافة باستثناء كل من المملكة العربية السعودية ، ولبنان ، واليمن الديمقراطية .

وبرغم الاصلاحات التي تم ادخالها فلا تزال مشكلة الفلاحين المعدمين ومشكلة حيازة الاراضي تمثلان قضيتين هامتين تشغلان بال صانعي السياسات العامة . ومن اسباب ذلك ان الاصلاحات الزراعية التي تم العمل بها لم تسفر الا عن حل جزئي حين ركزت على مشكلة الحائزين دون ان يشمل

الحل بصورة عامة مشكلة العمال الزراعيين المعدمين . وفي هذا الاطار الذى شهد تزايدا في ندرة الاراضي ومن ثم في عدد الفلاحين المعدمين ، فان التنفيذ الفعال لتدابير الاصلاح الزراعي وكذلك التدابير الرامية الى زيادة انتاجية اراضي صغار الملاك ، فضلا عن توفير الموارد اللازمة لتلبية احتياجات التشغيل للمزارعين المعدمين أو الذين يملكون اراضحدية — كل هذه المشاكل تكتسب المزيد من الاهمية في عقد الثمانينات .

واذا كانت الاستراتيجية الانمائية الدولية لم تعالج المفهوم الهام الذى تجسده التنمية الريفية المتكاملة ، فان ادراج هذا المفهوم ضمن الفرعين (ج) ثم (س) المتعلق بالتنمية الاجتماعية جنبا الى جنب مع تدابير السياسة العامة ، من شأنه ان يساهم في دعم الجهود المبذولة في هذا المضمار .

الصناعة التحويلية

تباين تطور قطاع الصناعات التحويلية تباينا واسعا على صعيد بلدان منطقة الاكوا . وعندما يتم تصنيف بلدان المنطقة الى بلدان نفطية وغير نفطية ، تنشأ اختلالات اكبر في هيكل قطاع الصناعات التحويلية ولا سيما في المجموعة الاولى في البلدان . وفي البلدان النفطية لمنطقة الخليج ، يشكل نصيب البتروكيماويات والبترول والمنتجات المطاطية والبلاستيكية وحدها ما يقرب من ثلثي القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية ويتناقض هيكل الصناعة التحويلية هذا مع هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية الذى يتوخى تحقيق تنمية صناعية متوازنة في البلدان النامية .

على أن ثمة تغيرات تطرأ حاليا لصالح الصناعات الوسيطة والصناعات الثقيلة ، كما ان خطط التنمية الحالية تسعى لتحقيق هدفين رئيسيين ألا وهما زيادة نمو هذه الصناعات والارتفاع بنصيبها ضمن الناتج الاجمالي . الا أن ازدواجية المشاريع والتنافس فيما بينها للحصول على المهارات العاملة على المستوى الاقليمي يبدو وكأنه يحدث تأثيرا سلبيا على القدرة التنافسية للمشاريع الصناعية ، كما ان قطاع الصناعة التحويلية سيظل يعاني لفترة ما من أوجه النقص في العمالة الماهرة ومن تشوه العلاقات بين الاجور والاسعار ومن سوء توزيع الصناعات على المستويات القطرية .

وفي ضوء الأهمية المتزايدة لصناعة التشييد في عملية التنمية في البلدان النامية ، فان بامكان الاستراتيجية الانمائية الدولية ان تدعو لاتخاذ تدابير من شأنها تعزيز القدرات الوطنية في صناعة التشييد من خلال مزيد من اشراك المقاولين في البلدان النامية في هذه العمليات ، كما يمكن للاستراتيجية الانمائية الدولية ان تدعو ايضا الى الاعتماد الجماعي على النفس في صناعة التشييد على الصعيدين الاقليمي والأقاليمي .

المناجم والمحاجر

خلال الفترة ١٩٨٠- ١٩٨٣ ، كانت بلدان الاكوا مشغولة بمباشرة جهود رامية الى الاستغلال السليم لما يتوافر لديها من موارد معدنية (بخلاف النفط والغاز) وكذلك في عمليات استكشاف واسعة النطاق لرواسب معدنية جديدة. هذا الوضع ما لبث أن ترجم نفسه اساسا من الناحية العملية على شكل مزيد من الاموال التي خصصت لقطاع المناجم ضمن خطط التنمية الوطنية ، مع توثيق التعاون في هذا المضمار مع البلدان الاخرى. وبرغم ان مساهمة قطاع المناجم والمحاجر (باستثناء النفط والغاز) في الناتج المحلي الاجمالي بمعظم البلدان الاعضاء لا يزال محدودا ، الا انه تيسر احراز تقدم كبير في مجالات مختلفة من تنمية الموارد المعدنية على صعيد بلدان عدة بمنطقة الاكوا.

ولقد وضعت الزيادات الكبيرة التي طرأت على انتاج الفوسفات بالمنطقة بعض بلدانها الاعضاء خلال السنوات الماضية بين كبار منتجي الفوسفات في العالم ، كما تم احراز تقدم أيضا في انتاج البوتاس والكبريت. وقد جرى مؤخرا الاضطلاع ببعض نشاطات التعدين الجديدة بما في ذلك استخراج الذهب وانتاج النحاس. ومن ناحية اخرى أدت زيادة الطلب على مواد التشييد الى استغلال واسع النطاق لموارد الرمل والحصى وأحجار البناء والخامات اللازمة لصناعات الاسمنت وانتاج الطابوق.

التجارة والمدفوعات

تدعو الاستراتيجية الانمائية الى ان يكون " التوسع في الصادرات والواردات من البضائع والخدمات بمعدلات سنوية لا تقل عن ٧ر٥ في المائة و ٨ في المائة على التوالي " الا ان الدلائل تشير في المنطقة ككل الى ان اهداف الواردات قد تم تجاوزها بهوامش واسعة في الفترة المستعرضة (١) . وفيما يتعلق بالصادرات فان الصورة تبدو في غاية القتامة حيث لم يكد معدل النمو للمنطقة يصل الى الهدف الذى طرحته الاستراتيجية الانمائية الدولية بل وظل يتناقص باعتدال في عام ١٩٨١ ثم يتناقص بصورة مثيرة في عام ١٩٨٢ وفي النصف الاول من عام ١٩٨٣. ففي عام ١٩٨٠ زادت صادرات المنطقة الى مستوى من الذروة وتوسعت بما يفوق ٥٠ في المائة لتصل الى ١٩٣ مليار دولار نتيجة الارتفاع الحاد في اسعار النفط الخام في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ فضلا عن زيادة حجم النفط المصدر. وما لبثت الصادرات ان هبطت بأقل من ٣ في المائة في عام ١٩٨١ ومن ثم تدهورت بنسبة تزيد على ٢٨ في المائة لتصل قيمتها الى ١٣٥ مليار دولار في عام ١٩٨٢ ونجم ذلك اساسا عن الانخفاض الحاد في الطلب العالمي على النفط الخام.

---

(١) زاد حجم الواردات لمنطقة غربي آسيا بنسبة ٣ر١٩ في المائة في عام ١٩٨١ ، و٥ر١٤ في المائة في عام ١٩٨٢. وتدل الاسقاطات على انها سترتفع بنسبة ٨ر٦ في المائة في عام ١٩٨٣ ، ثم تنخفض بنسبة ٥ر٠ في المائة في عام ١٩٨٤. (انظر: الاونكتاد ، تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨٣ ، (الباب الاول) اما غربي آسيا فيتم تعريفها بوصفها تشمل بلدان الاكوا اضافة الى ايران وتركيا وقبرص).

الا انه ، وباستبعاد المحروقات ، فان الصادرات اتبعت مسارا مختلفا اعتبارا من ١٩٨١ الذى سجل نموا بنسبة ٤ر٥ ١ في المائة في الصادرات مقابل حوالي ٢٣ في المائة في عام ١٩٨٠ . وباستثناء العراق الذى لم تتوافر عنه بيانات مقارنة للفترة ١٩٨٠- ١٩٨٢ ، فقد اظهرت صادرات بخلاف المحروقات من المنطقة ارتفاعا بنسبة ٣ر٥ ٢ في المائة و ٤ر٧ ١ في المائة في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ على التوالي ، وذلك قبل ان تفقد زخمها في عام ١٩٨٢ فلا تحقق نموا يتجاوز نسبة ٦ر٧ في المائة فقط .

من ناحية اخرى فان مجاميع واردات المنطقة التي كانت قد ارتفعت بنسبة ٢٥ في المائة لتزيد قيمتها على ٧٣ مليار دولار في عام ١٩٨٠ انخفضت بنسبة ٣ر١٢ في المائة في عام ١٩٨١ . وفيما عدا العراق الذى لم تتوافر عنه بيانات مقارنة للفترة ١٩٨٠- ١٩٨٢ ، فقد زادت واردات المنطقة بنسبة ٧ر٢٤ في المائة في عام ١٩٨٠ وبنسبة ١٣ في المائة في عام ١٩٨١ ، قبل ان تبطأ حركة الزيادة الى نسبة ٨ في المائة تقريبا ومن ثم لا تتجاوز اكثر من ٨٠ مليار دولار في عام ١٩٨٢ .

هذا وتبين الاحصاءات المبدئية التي تقارن النصف الاول من عام ١٩٨٣ بالفترة المناظرة له في عام ١٩٨٢ استمرار الانخفاض في صادرات المنطقة (١) بنسبة ١٨ في المائة فيما نمت وارداتها الاجمالية بما يزيد على ٩ في المائة .

هذه التطورات انعكست بدورها على حجم مشاركة منطقة الاكوا في التجارة العالمية . وهكذا ففيما شكلت منطقة الاكوا في عام ١٩٧٣ نسبة ٣ر٧ في المائة من صادرات العالم ، وزاد نصيبها في عام ١٩٨٠ ٩ر٧ في المائة ان هذا النصيب ما لبث ان انخفض الى ٣ر٧ في المائة في عام ١٩٨٢ . وفي النصف الاول من عام ١٩٨٣ شكلت المنطقة ٦ر٨ في المائة من صادرات العالم أما وارداتها فما برحت في زيادة مطردة من ٥ر١ في المائة من مجموع الواردات العالمية في عام ١٩٧٣ الى ٢ر٥ في المائة في عام ١٩٨٢ ثم الى ٦ر٤ في المائة خلال النصف الاول من عام ١٩٨٣ .

اما فائض الميزان التجارى للمنطقة فبعد ان تضاعف اكثر من ست مرات بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ ليزيد بنسبة حوالي ٧٢ في المائة ويصل الى ذروة تقرب من ١٢٠ مليار دولار في عام ١٩٨٠ ، الا انه ما لبث ان تقلص بنسبة ١٢ في المائة تقريبا في عام ١٩٨١ . وفيما عدا العراق الذى لم تتوافر عنه بيانات مقارنة للفترة ١٩٨٠- ١٩٨٢ ، فان هذا الفائض التجارى للمنطقة استمر في الزيادة في عام ١٩٨١ وان كانت الزيادة تقل عن ٢ في المائة فوصل الى ما يربو على ١٠٢ مليار دولار قبل ان يتدهور بأكثر من النصف ليصل الى حوالي ٤٤ مليار دولار في عام ١٩٨٢ .

---

(١) راجع الحاشية السابقة .

ولقد كانت الاقتصادات النفطية في المنطقة ، ولا سيما اقتصادات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مسؤولة الى حد كبير عن هذا الفائض في الميزان التجارى الذى نعمت به المنطقة . الا ان الفائض التجارى للمملكة العربية السعودية نفسها انخفض الى اكثر من النصف في عام ١٩٨٢ مع ما تمثله المملكة من نسبة تزيد على ٨٠ في المائة من مجموع هذا الفائض في المنطقة . وتكشف الارقام الاولية للنصف الاول من عام ١٩٨٣ عن وجود عجز لأول مرة على مدى سنوات . واذ كان العجز التجارى الشامل للاقتصادات غير النفطية قد اتسع في عام ١٩٧٩ بأكثر من سبعة أضعاف عما كان عليه في عام ١٩٧٣ فقد تفاقم هذا العجز بصورة فادحة في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ليصل الى ١٠ر٤ مليار دولار في السنة ١٩٨١ . الا ان هذا العجز ما لبث ان ضاق في عام ١٩٨٢ ليصل الى ٩ر٤ مليار دولار وكأنه يعكس الاجراءات التي اتخذت للحد بصورة ما من حجم الواردات . على ان هذا العجز التجارى كانت تغطيه التحويلات (الخاصة والعامة وكذلك تحويلات العمال المهاجرين) والتدفقات الرأسمالية وكلها كانت تؤدى بصورة عامة الى فائض شامل في ميزان المدفوعات .

وقد شهدت السنوات الاخيرة ايضا بعض التحولات الملموسة في توزيع صادرات المنطقة فيما بين الاقتصادات السوقية المتقدمة ذاتها ، فقد زاد نصيب اليابان من صادرات المنطقة على حساب النقص المطرد في نصيب المجموع الاقتصادية الاوروبية ونصيب الولايات المتحدة الامريكية . لكن جانب الواردات لم يشهد تحولات يعتد بها في التوزيع الشامل للواردات حسب منشئها . وفي خلال السنوات العشر الاخيرة ظلت المجموعة الاقتصادية الاوروبية تشكل المورّد الاساسي للسلع التجارية الى المنطقة وتتلوها في ذلك اليابان ثم الولايات المتحدة . ومن ناحية اخرى ، ظل نصيب بلدان شرقي اوروبا الاشتراكية من مجموع تجارة منطقة الاكوا دون ان يتعرض لتغيير لافت للنظر . وقد نجحت جهود المنطقة في توسيع تجارتها مع بلدان نامية اخرى خلال عام ١٩٨١ وان كانت تجارة المنطقة مع البلدان النامية قد تعرضت لنكسة في عام ١٩٨٢ نتيجة الكساد الاقتصادى والركود الذى ساد العالم في هذا المجال . وبرغم انقضاء اكثر من ثلاثة عقود من بذل الجهود الرامية الى تعزيز التجارة داخل المنطقة الا ان نصيب هذا النمط ضمن مجموع تجارة المنطقة ظل ضئيلا وقاصرا بذلك عن الامال التي كانت معقودة عليه .

وقد وصلت الاحتياطيات الدولية المتجمعة لبلدان منطقة الاكوا الى ٤٧ر٩ مليار دولار في عام ١٩٨١ زائدة بذلك بمبلغ ١٠ر٧ مليار دولار او ٢٨ر٦ في المائة عن مستواها في السنة السابقة . الا ان الوضع الاجمالي لاحتياطيات المنطقة التي انخفضت بصورة طفيفة في عام ١٩٨٢ جاء الى حد كبير دالة على التغيرات التي طرأت على حيازات هذا الاحتياطي في الاقتصادات النفطية وبخاصة بالنسبة للمملكة العربية السعودية وان كان ثمة اختلافات قطرية ملموسة يمكن ملاحظتها في هذا الشأن .

وتعالج الاستراتيجية الانمائية الدولية في الفقرتين ٥٣ و٧١ عدة قضايا من بينها الممارسات التقييدية في مجال الواردات والحواجز التي تعوق التجارة وحيثما تتناول الاستراتيجية هذه القضايا وغيرها من القضايا المناظرة، فان الخطاب يتوجه الى البلدان المتقدمة. ومن المناسب التوصية بأن تبذل البلدان النامية المزيد من الجهود لدراسة المواصفات التي يطلبها المستهلكون في البلدان المتقدمة تمهيدا لتكييف منتجاتها على أساس هذه المواصفات ومن ثم تدعو الحاجة الى دراسات في مجال التسويق والى تدريب الموظفين العاملين في تلك الميادين.

التطورات المالية والنقدية

نجم عن الانخفاض الحاد في الايرادات النفطية في أوائل الثمانينات آثار انعكست على اقتصادات غربي آسيا. وقد استلزم الامر بالتالي اتخاذ تدابير تكيف عاجلة في السياسات المالية للاقتصادات النفطية حتى أضحى تقييد الموازنات هو الموضوع الرئيسي المطروح. وعليه فقد تباطأت خطى النمو في الانفاق الى أن جاء عام ١٩٨٣ عندما هبطت بالفعل أوجه الانفاق. ومع ذلك فقد نشأ عجز في الموازنات في معظم هذه البلدان وتلقت أبواب الانفاق على التنمية الأثر الرئيسي المتخلف عن تلك الضربة التي وجهت الى الاعتمادات المالية فيما بقيت أوجه الصرف الجارية تتألف أساسا من نفقات الدفاع والخدمات العامة التي ثبت ان من الصعب تقييدها. وقد أبرز الانخفاض الحاد في الايرادات النفطية الحاجة الماسة الى اعادة تقييم السياسات المالية في تلك البلدان بما من شأنه ترشيد عملية تعبئة وتخصيص الموارد. وبرغم ان معظم البلدان غير المصدرة للنفط قد اتبعت بصورة أو بأخرى سياسات مالية تقييدية الا انها شهدت بدورها عجزا متفاقما في في ميزانياتها مع زيادة في ديونها العامة.

وقد بقيت نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي منخفضة للغاية في المنطقة. وثمة تناقض صارخ في نسب المدخرات المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي بين البلدان النفطية والبلدان غير النفطية في غربي آسيا. ففيما بقيت النسبة عالية جدا في المجموعة الاولى من البلدان، بقيت هذه النسبة سلبية باستمرار في بلدان المجموعة الاخيرة مع استثناء الجمهورية العربية السورية. ومن ثم يلزم ايلاء المزيد من الاهتمام على تحسين تعبئة الموارد المحلية وزيادة حجم المدخرات بما يتواءم واهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية.

ولا تزال بلدان غربي آسيا النفطية وغير النفطية تتبع انظمة في وضع الميزانيات تقصر عن تزويد الحكومات بما يكفي من أسباب الكفاءة والفعالية في الادارة الاقتصادية. من هنا لم تشهد المنطقة في معظم الحالات استخداما فعالا للتقنيات الحديثة في مجال اعداد الميزانية وما يستتبعها من أنظمة موازية في مجال المحاسبة والمراجعة.

وبالنسبة للتطورات النقدية في الاقتصادات النفطية فهي لم تتبع بعامة نمطا مشابها للتطورات التي شهدها القطاع المالي مما جعل الانفاق الحكومي بمثابة العامل الحاسم الذى يحدد مستوى السيولة المحلية. وعليه فان معدل النمو في عرض النقود الذى كان قد زاد بخطى سريعة في جميع البلدان المصدرة للنفط في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ ما لبث ان انكمش في عام ١٩٨٢. وبرغم الزيادات الحادة نسبيا في عرض النقود في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١، الا أن البلدان النفطية احرزت تقدما لا يستهان به في الحد من معدل التضخم.

وفي الاقتصادات غير النفطية تأثرت السيولة المحلية جزئيا بفعل أبواب الانفاق في الميزانية فيما أثرت عوامل اخرى على السيولة منها الدين العام. وقد زاد عرض النقود زيادة سريعة في عام ١٩٨٠ ثم تباطأ نموه في عام ١٩٨١ ليعود مرة أخرى الى الزيادة في عام ١٩٨٢. على ان معظم هذه البلدان تعاني من ارتفاع معدلات التضخم ولا سيما في لبنان والجمهورية العربية السورية.

العلم والتكنولوجيا

ثمة ما يفيد بأن بلدان منطقة الاكوا حافظت، بل وفي بعض الاحيان زادت، من اهتمامها بتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية. لقد تواصل تطوير البنى الأساسية العلمية والتكنولوجية دون انقطاع خلال أوائل الثمانينات. ويأتي هذا الاتجاه متوائما مع اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث، حيث كان التشديد على أهمية الحصول على المعرفة العلمية والتكنولوجية الحديثة واتقانها بوصفهما أمرين أساسيين للتقدم الاقتصادى والاجتماعي للبلدان النامية.

ومن المقترح ان تدعى البلدان المتقدمة الى تطوير نوع من التكنولوجيا يقصد به التصدير الى البلدان النامية بحيث يتواءم واحتياجات هذه البلدان وظروفها بمعنى انه يقتصد في استخدام الموارد النادرة فيما يعمل على تكثيف استخدام الموارد المتوافرة.

وفي وسع البلدان المعنية، ان تصل من خلال تقسيم العمل في مجال البحوث، الى اتفاق فيما بينها بالنسبة لعدد من الاهداف الفردية والجماعية في مجالات التخصص وتطوير التكنولوجيا بما يوصلها الى التفوق في ميدان بعينه خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا.

الطاقة

انطلاقا من كون النفط والغاز مصدرين ناضبين من مصادر الطاقة، واتفاقا مع دعوة الاستراتيجية الانمائية الدولية لتطوير وتوسيع موارد الطاقة كافة فقد اضطلعت بلدان الاكوا

الاعضاء ببذل جهود رامية الى تطوير واستخدام مصادر اخرى للطاقة ولا سيما الطاقة النووية والطاقة الشمسية، وان ظل النفط حتى أوائل الثمانينات هو أكبر مصدر للطاقة في منطقة الاكوا.

وبرغم النكسات التي شهدتها الفترة ١٩٨١–١٩٨٣، فان دور منطقة الاكوا في سوق النفط العالمية جدير بأن يستمر دورا قياديا في المدى الطويل بفضل ما تحظى به من موارد هيدروكربونية ضخمة. وفي هذا السياق تشكل بلدان الاكوا حوالي ٥٦ في المائة من احتياطيات النفط العالمية المؤكدة في بلدان العالم غير الاشتراكي وبحجم ٥٨٥ بليون برميل. ومن واقع الاحتياطات المؤكدة لبلدان منظمة الأوبك البالغة ٩ر٤٦٢ بليون برميل، فان نصيب البلدان النفطية أعضاء الاكوا هو ١ر٧٣٢ بليون برميل أو ما يزيد على ٧٠ في المائة من تلك الاحتياطيات. ومن بين البلدان الاربعة في منظمة الأوبك التي تمتلك اكبر احتياطيات نفطية مؤكدة، تنتمي ثلاثة منها الى منطقة الاكوا ألا وهي العراق والمملكة العربية السعودية والكويت. وعلى خلاف البلدان الاخرى المنتجة للنفط مثل المملكة المتحدة ونيجيريا، فان الطلب المطلق على استهلاك النفط محليا في البلدان ذات الصلة بالاكوا سيظل محدودا بصورة نسبية. ومن المتوقع لهذه الظاهرة، فضلا عن الاحتياطيات النفطية المؤكدة ان تعزز مكانة منطقة الاكوا في سوق النفط العالمية في السنوات القادمة.

النقل والاتصالات والسياحة

تمثلت أبرز التطورات في ميدان النقل في توسيع وتحسين البنى الأساسية المرفئية ولا سيما في منطقة الخليج. وقد أولي الاهتمام الواجب ايضا لعمليات توسيع وتحسين شبكات الطرق والسكك الحديدية كما أضفيت تحسينات على الوصلات التي تربط بين البلدان المتجاورة فضلا عن التقدم الذى أحرز في انشاء الطريق الرئيسية الضخمة التي تربط بين البحرين والمملكة العربية السعودية. ومن التطورات الاخرى التي شهدتها أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات توسيع اساطيل النقل البحرى الوطنية ولا سيما في كل من العراق والمملكة العربية السعودية والكويت.

وبرغم التطورات البارزة التي شهدها مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، ولا سيما في البحرين والكويت، فان الاتصالات الهاتفية داخل المنطقة وبين المنطقة والعالم الخارجي تظل دون المستوى المطلوب. من هنا ترمي خطط التنمية الحالية، التي تمثل الخطة السعودية أكثرها طموحا، الى توسيع وتحديث أنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

الا أنه في غضون الفترة ١٩٨٠—١٩٨٣، لم يزد نصيب بلدان الاكوا عموما من السياحة العالمية بمعنى ان المنطقة لم تسهم الا بنسبة ٢ في المائة من حركة السياحة الدولية وبحوالي ٣ في المائة من ايرادات هذه السياحة.

الموارد المائية

وعيا منها بأهمية تقييم مواردها المائية، ما برح الكثير من بلدان الاكوا تبذل جهودا لتوسيع شبكاتها المائية، وتعرب عن اهتمامها باستخدام التكنولوجيا المتقدمة لأغراض هذا التقييم.

ويترافق العقد الدولي لمياه الشرب والمرافق الصحية مع عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ومع انقضاء الربع الاول من عقد المياه، فان معظم الدول الاعضاء في الاكوا أحرزت تقدما ملموسا في تحسين امداداتها المائية وأنظمتها الاصحاحية.

وفي ضوء الجفاف الذي يكاد يعم المنطقة، تتسم المياه الجوفية بأهمية خاصة على صعيدها ولكن اذ تتوافر بالمنطقة نوعيات الماء الملحي أو الماء المسوس فهي تتطلب عمليات تحلية باهظة التكاليف. ومن هنا يتزايد انشاء مشاريع تحلية المياه ولا سيما في عدد من بلدان الخليج ومنها المملكة العربية السعودية والبحرين.

وقد أولي الاهتمام في الآونة الاخيرة الى عملية استخدام الصناعة للمياه بصورة أكفأ عن طريق تدوير الامدادات المائية مع اتخاذ الاحتياطات الواجبة للحيلولة دون التلوث وكذلك فيما يتعلق بمعالجة المياه العادمة وضبط نوعيتها. ويتم في كثير من بلدان المنطقة معالجة امدادات الصبيب المتخلفة عن الصرف الصحي في مناطق المحليات من ثم استخدامها لري المنتزهات والحدائق العامة.

السكان والتنمية الاجتماعية

في منتصف عام ١٩٨٣ كان العدد المسجل لسكان منطقة الاكوا هو ٩٩ مليون نسمة. وتتسم المنطقة بهيكل يقوم على السكان حديثي السن، كما يتصف بسرعة نمو السكان واتساع نطاق الهجرة والانخفاض النسبي في الكثافة السكانية. ومع ذلك، فلأن كثيرا من اراضي المنطقة صحراء يصعب سكناها، فان الكثافة السكانية تميل الى الارتفاع في المناطق المأهولة.

وتعد الخصوبة مرتفعة نسبيا في جميع بلدان منطقة الاكوا حيث يبلغ معدل الخصوبة الشامل حوالي ٧ في المائة في غالبية هذه البلدان. الا ان هذا المعدل انخفض الى ٢ر٥ في المائة في كل من البحرين ومصر ثم الى ٦ر٤ في المائة في لبنان. وفيما عدا مصر، لا ترى جميع بلدان المنطقة في خصوبتها المرتفعة عائقا قد يحول دون تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

من ناحية اخرى يتفاوت مستوى الوفيات في منطقة الاكوا بصورة واسعة بين بلد واخر حيث يتراوح معدل الحياة المتوقع بين مستوى منخفض في اليمن يبلغ ٤٤ سنة الى مستوى مرتفع نسبيا في الكويت يصل الى ٧١ سنة . وتدل تقديرات الاجل المتوقع للحياة في عام ١٩٨٣ ، على انه بالامكان تصنيف بلدان الاكوا الى مجموعتين رئيسيتين : مجموعة مستوى الوفيات المنخفض للغاية وتشمل كلا من الامارات العربية المتحدة والاردن والجمهورية العربية السورية وقطر والكويت ولبنان حيث يزيد الاجل المتوقع للحياة على ستين سنة وهو ما تستهدفه الاستراتيجية الانمائية الدولية ، ثم مجموعة الوفيات المرتفعة نسبيا التي تشمل سائر بلدان المنطقة . أما الاجل المتوقع للحياة في اليمنين باعتبارهما اقل بلدين نموا في منطقة الاكوا والذى يقدر بحوالي ٤٤ سنة لكلا الجنسين فهو يمثل بوضوح واحدا من ادنى آجال الحياة المتوقعة في العالم . واضافة الى ذلك ، فبرغم ما احرز من تقدم ملموس ، فان لم يكن ممكنا تحقيق الهدف الذى توخته الاستراتيجية الانمائية الدولية بالوصول الى معدل لوفيات الاطفال يقل عن ١٢٠ في الالف بين المواليد الاحياء ، وذلك على صعيد كل من عمان ، واليمن ، واليمن الديمقراطية .

وبالنسبة للهجرة الداخلية والاقليمية في منطقة الاكوا ، فلا تزال هذه الظاهرة تشكل عاملا رئيسيا في تحديد نمط توزيع السكان على المستويين الوطني والاقليمي . وفي خلال سنوات العقد الماضي ثم في الجزء الاول من عقد الثمانينات ، شهدت منطقة الاكوا ظاهرة الهجرة الجماعية من البلدان غير النفطية الى البلدان النفطية . ومما زاد من وطأة هذه الهجرة الكثيفة وضع السكان الفلسطينيين المشتتين واحوال السكان اللبنانيين الناجمة بدورها عن الحروب والاضطرابات الداخلية .

وقد خلّفت ظاهرة الهجرة الداخلية آثارها العميقة على معدلات نمو المدن في منطقة الاكوا . من هنا ، ففيما تدعو الاستراتيجية الانمائية الدولية الى قيام توازن افضل على المستوى الأقاليمي بين التنمية الريفية والحضرية ، فان هذا النمط غير المتوازن من الهجرة قد القى عبئا فادحا على عاتق المناطق المرسلة والمناطق المستقبلة على حد سواء . وعليه ففيما تعاني المناطق الريفية من نقص في الايدى العاملة ، وتواجه المناطق الحضرية في الوقت ذاته مشاكل استيعاب عدد كبير من النازحين من المناطق الريفية .

وقد شهد النصف الاول من عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث استمرار في التوسع ، في مختلف مستويات التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوى والعالي . وقد تباين متوسط معدل النمو من مستوى تعليمي الى آخر على صعيد بلدان المنطقة المختلفة ، الا انه في كل

الحالات كان ثمة انخفاض نسبي في معدل النمو المتوسط بالمقارنة الى التوسع السريع في التعليم الذى شهده عقد السبعينات ولا سيما في معظم بلدان منطقة الخليج .

وفي سبيل تحقيق هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية الذى يقضي بتحسين ظروف الاسكان بالنسبة لاشد المجتمعات حرمانا ، فان بلدان الخليج النفطية التي تتمتع بمزيد من الامكانيات، فضلا عن عدد من بلدان المنطقة التي تتمتع بامكانيات أقل ، قد قامت بتنفيذ بعض المشاريع الرامية تحديدا الى تلبية احتياجات الفئات السكانية المنخفضة الدخل . لكن بالرغم من التوسع الذى شهده قطاع التشييد ، وبرغم الاستثمارات الضخمة التي تم توظيفها في اقامة المساكن ، فان محصلة هذه الجهود لم يقدر لها ان تتواءم مع احتياجات النمو السكاني والتحول الحضرى .

هذا وقد تواصلت في كافة بلدان المنطقة خلال الفترة المستعرضة، الجهود الرامية الى تقديم خدمات اساسية وقائية وعلاجية للسكان . وفي هذا المجال تعطى الاولوية للخدمات العلاجية ولبناء المستشفيات والمراكز الصحية ويتلو ذلك توفير الخدمات الوقائية ولا سيما فيما يتعلق بتهيئة الكوادر الفنية المطلوبة وتلبية الاحتياجات المؤسسية والتعليمية . على ان الجهود الرامية الى تنويع الخدمات الصحية لا تزال متركزة اساسا في المناطق الحضرية .

من جانب آخر ما زال الاهتمام متواصلا بعملية اشراك المرأة في التنمية سواء على مستوى الشريك أو على مستوى المستفيد . وفي هذا المجال شهدت السنوات الماضية دعما للجان والمنظمات النسائية الوطنية، مع انشاء الجمعيات النسائية المهنية على الصعد الوطنية والاقليمية . ويشهد معدل التحاق الفتيات بالنسبة للشباب بمراحل التعليم الثانوى والعالي تحسنا مستمرا بل وصل الامر الى تساوى معدل التحاق الجنسين في عدد قليل من جامعات بلدان الخليج . الا ان استيعاب الفتيات في سلك التعليم الفني لا يزال محدودا بل ومنعدما في بعض بلدان المنطقة، ويرجع ذلك الى القيم التقليدية التي مازالت تنظر الى التعليم الفني وكأنه مجال لا يناسب سوى الرجال وحدهم .

واذ بلغ حجم العمالة المهاجرة الى بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٫٠٨٦ مليون عامل في عام ١٩٧٥ ، فان هذا العدد وصل في مجموعه الى ٢٫٩٣٥ مليون في عام ١٩٨٠ . وهو يعكس بذلك معدل نمو سنويا يبلغ في المتوسط ٢٠ في المائة خلال الفترة المذكورة . وقد وصلت نسبة العمالة المهاجرة الى مجموع القوى العاملة في البلدان الرئيسية المصدرة للعمالة ٥ في المائة في عام ١٩٧٩ متراوحة بذلك بين ٢ في المائة

في تونس و ٤٠ في المائة في الاردن . وتشير تقديرات البنك الدولي الى ان هذه النسب ستصل الى ٨ في المائة عام ١٩٨٥ وانها سوف تتراوح ما بين ٣٨ في المائة بالاردن وه في المائة بالنسبة الى مصر. ومن ناحية اخرى كانت قوة العمل الوطنية في بلدان مجلس التعاون تشكل في المتوسط اقل من نصف مجموع قوة العمل ٤٢ في المائة في عام ١٩٨٠، حيث بلغت أدنى نسبة مسجلة في الامارات العربية المتحدة (١٠ في المائة) فيما كانت اعلى نسبة في عمان (٦١ في المائة).

وتتسم قوة العمل في بلدان الاكوا بصورة عامة بمعدل مشاركة خام منخفض نسبيا يتراوح ما بين ٢٦ في المائة كحد أقصى في مصر والعراق ولبنان وبين ١٩ في المائة كحد أدنى للمواطنين في معظم بلدان منطقة الخليج. ويرجع هذا المعدل الخام من المشاركة الى هيكل السكان الشبابي في المنطقة، وكذلك الى الانخفاض الشديد في معدل مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي الذي يتراوح بدوره بين حد اقصى يبلغ ١٠ في المائة تقريبا في البحرين والعراق ولبنان والجمهورية العربية السورية، وحد ادنى يقل عن ٤ في المائة في معظم بلدان الخليج.

وقد تناقص معدل نمو القوى العاملة بين الوافدين الى البلدان الرئيسية المنتجة للنفط بمنطقة الاكوا تناقصا شديدا خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣، ومن المتوقع ان يتواصل هذا الانخفاض حتى عام ١٩٨٥.

من ناحية اخرى لم تعمد سوى قلة من البلدان الاعضاء بالمنطقة الى انتهاج سياسة تتعلق بتنمية الموارد البشرية بعامة والقوى العاملة بصورة خاصة. كما ان علاقة الترابط بين التعليم وتخطيط القوى العاملة علاقة واهية. ويرجع ذلك اساسا الى وجود فائض من المتعلمين في ميادين الآداب والفنون والعلوم السلوكية مما يعكس بالتالي أوجه نقص واضحة في المهنيين والفنيين والايدي العاملة الماهرة.

وقد اشارت الفقرة (٤٤) من الاستراتيجية الانمائية الدولية، الى أنه من المتوقع زيادة القوى العاملة بنسبة ٢٫٥ في المائة سنويا وهي ايضا نفس النسبة المتوقعة كمعدل لنمو السكان (الفقرة ٢١). الا ان الاستراتيجية الانمائية الدولية تدعو كذلك الى المزيد من مشاركة المرأة ضمن قوة العمل وفي جهود التنمية (الفقرات ٨، ٥١، ٧٧، ٩٥، ١٢٢، ١٦٣، ١٦٨). وعليه فمن المناسب طرح معدل النمو المرغوب للقوى العاملة بحيث يزيد بصورة طفيفة عن معدل نمو السكان، بما يعنيه ذلك من ان زيادة مشاركة المرأة ضمن قوة العمل سوف تفوق النقص الناجم عن التوسع في القيد المدرسي.

التعاون والتكامل على الصعيد الاقليمي

تتسم المرحلة الراهنة من التعاون الاقتصادى العربي في منطقة الاكوا بعدد من الملامح التي ما برحت تتضح باستمرار منذ منتصف السبعينات، والتي ستكون لها ولا شك آثار بعيدة المدى في الأجل الطويل. ومن أبرز هذه الملامح الدعم المتزايد الذى يلقاه التعاون على المستوى دون الاقليمي، الى جانب المشاركة المتزايدة ايضا من جانب القطاع الخاص في عمليات التعاون، فضلا عن قيام توافق في الرأى فيما يتعلق باعتبار المشروعات المشتركة من أهم الادوات الواعدة بتعزيز التعاون الاقليمي ان لم تكن أهمها على الاطلاق، وهناك أيضا ذلك التدفق الكثيف لرؤوس الأموال من بلدان الفائض الاعضاء الى بلدان العجز، ثم التدفق الكبير للعمالة في الاتجاه المعاكس، اضافة الى عملية بناء المؤسسات واضفاء التغييرات، مع ما يرافق هذا كله من أثر قوى ناجم عن العوامل السياسية بالنسبة لجهود التعاون المبذولة في شتى الميادين.

أما أبرز التطورات المتعلقة بالتعاون دون الاقليمي فقد تجلى كما سلفت الاشارة في انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨١. وبرغم ان تكوين المجلس المذكور يبدو وكأنه قد جاء في الاساس تعبيرا عن انشغال الاطراف ذات الصلة بالمشاكل الخاصة بمنطقة الخليج، الا ان الاثار الناجمة عنه بالنسبة للتعاون الاقتصادى في غربي آسيا بل وفي الاطار العربي الأوسع لا يمكن التهوين من شأنها. ان الدول اعضاء مجلس التعاون تمتلك قوة اقتصادية ومالية لا يستهان بها بوصفها أطرافا مانحة للمعونة وبوصفها أسواقا مفتوحة أمام السلع والخدمات والأيدى العاملة. وفي اطار هذه الحقائق يمكن لسياساتها الاقتصادية ان تخلف أثرا كبيرا على سائر بلدان المنطقة. كما ان منجزات مجلس التعاون جاءت حافلة بكل مقياس بما في ذلك الغاء الرسوم الجمركية المفروضة على التبادل التجارى في داخل تلك المنطقة الفرعية، وحرية تنقل المواطنين وحرية الممارسة المهنية، وكفالة حق انشاء المشاريع التجارية وانشاء تعريفة خارجية مشتركة وتنسيق السياسة العامة في عدد من القطاعات مع اقامة مؤسسة الخليج للاستثمار برأس مال مسموح يبلغ ٢ر١ مليار دولار.

البلدان الأقل نموا

بقيت آفاق التنمية بالنسبة للبلدين الاقل نموا في منطقة الاكوا ألا وهما اليمن واليمن الديمقراطية آفاقا قاتمة مع مرور الزمن نتيجة الانخفاض الشديد للغاية في مستوى الانتاجية الزراعية، وصغر حجم القطاع الصناعي، وارتفاع معدلات نمو السكان، وقلة الموارد المتاحة، والنقص في البنى الاساسية المادية والمؤسسية، وارتفاع معدلات الأمية، والافتقار الى المهارات العاملة، وتفشي الامراض المتوطنة، وعزلة المستوطنات البشرية فضلا عن حركة الهجرة الكثيفة سواء من الريف الى الحضر او الى خارج حدود البلدين.

وفي سبيل حل هذه المشاكل المتعددة الابعاد ، فقد صيغت برامج انمائية دعت الى اتخاذ تدابير جسورة على الصعيد الوطني كما سعت الى الحصول على مساعدات دولية في ميادين شتى . وقد أحرز البلدان تقدما محمودا في كل هذه الاتجاهات اذ شاركا في وضع برنامج العمل الجديد الاساسي لصالح اقل البلدان نموا وقاما باداماج معظم أحكام هذا البرنامج ضمن خطط التنمية التي يعكفان على تنفيذها حاليا . الا ان البلدين كليهما ما لبثا ان واجها نكسات طبيعية قاسية منيت بها عمليات التنمية على صعيديهما وتسببت عن الكوارث الطبيعية التي حلت في سنة ١٩٨٢ وهي السيول التي وقعت في اليمن الديمقراطية ثم الزلازل المدمرة التي وقعت في اليمن الشمالي .

وفي اطار برنامج الاغاثة والتعمير استلزم الامر اعادة توزيع موارد الميزانيات الداخلية لمواجهة مطالب الاغاثة العاجلة ضد الكوارث ولمواصلة اعمال الاصلاح . الا ان العواقب السلبية الناجمة عن تلك الكوارث ستظل مؤثرة على جهود التنمية في البلدين كليهما لسنوات قادمة .

وتتمثل أهم القضايا التي يتعين على هذين البلدين ان يقصدا لحلها بأسرع وقت ممكن في التالي : (١) ايجاد حل لمشكلة هجرة العمالة وتحويلات العاملين المهاجرين ؛ (٢) تحسين الامكانات المالية وموقف النقد الاجنبي على الصعيد المحلي ؛ (٣) التقليل من أوجه العجز التجارى ؛ (٤) تحويل الاتجاه السلبي في مجال انتاج الاغذية الى المسار السليم . ولما كانت التدابير المتخذة في هذا المضمار لم تسر الا بخطى بطيئة ففي سبيل الاسراع بجهود التنمية يتطلب الامر زيادة المساعدات الخارجية بصورة واسعة .

وفي ضوء احتياجات البلدين الأقل نموا في المنطقة ، وما يتعين عليهما ان يتحملاه من عبء متزايد في خدمة الديون ، فمن اللازم بالنسبة للاطراف المانحة للمعونة ان تلتزم بصورة وثيقة بأحكام برنامج العمل الجديد الاساسي لصالح أقل البلدان نموا ، وزيادة مساهماتها في هذا الصدد مع التخفيف في الوقت نفسه من شروط منح المساعدات من جانبها . كما يستلزم الامر المزيد من البحث عن امكانيات التعاون الفني مع البلدان النامية .

الشركات عبر الوطنية في غربي آسيا

ظلت الشركات عبر الوطنية ناشطة في مجالات شتّى وبدرجات متفاوتة في بلدان غربي آسيا. على ان مشاركتها في قطاع النفط طرأ عليها تغيير من حيث طبيعة هذه المشاركة نتيجة قيام منظمتي الاوبك والاوابك. الا ان هذه الشركات عبر الوطنية ما تزال ترتبط بجهود منتجي النفط في المنطقة التي ترمي الى تطوير مرافق التجهيز الامامية القائمة على النفط والتي تبدأ من مجال البتروكيماويات الاساسية . وفي قطاع الخدمات تسهم الشركات عبر الوطنية في العمليات المصرفية ونشاطات النقل البحرى والصناعة الفندقية .

على ان اختلاف طبيعة الدوافع التي تنطلق على اساسها عمليات الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية ، فضلا عن العوامل التي تحكم الاهداف الانمائية الوطنية في تلك البلدان ، ومن بينها بلدان منطقة الاكوا ، قد أدت الى زيادة الاهتمام بتنظيم النشاطات التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية . واذ انطلق المجتمع الدولي من القناعة بأن أى بلد لا يستطيع وحده ان يتفاوض على قدم المساواة مع الشركات عبر الوطنية ، فقد بوشر منذ عام ١٩٧٥ بوضع مدونة لقواعد السلوك حول الشركات عبر الوطنية . ويشمل مشروع هذه المدونة في صيغته الحالية احدى وسبعين مادة تمت الموافقة الكاملة على ثلثيها وسوف يتم استئناف المفاوضات لاستكمال صياغة المدونة في دورة خاصة تعقدها اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في نيويورك في الفترة من ١١ الى ٢٩ حزيران / يونيو ١٩٨٤ وهذه الدورة مفتوحة امام الدول الاعضاء كافة .